

عن تعليمات إطلاق النار واليد الإسرائيلية الخفيفة على الزناد



صفحة (٢)

هل عودة العلاقات الاقتصادية الإسرائيلية- التركية تمر من خلال الفلسطينيين؟ (حول مطار رامون والمنطقة الصناعية المشتركة في جنين)



صفحة (٢)

المنتزه الإسرائيلي

الثلاثاء ٢٠٢٢/٧/٢٦ الموافق ٢٧ ذو الحجة ١٤٤٣هـ العدد ٥٤٣ السنة العشرون

المنتزه الإسرائيلي

ملحق أسبوعي يوزع إلكترونياً يصدر عن



مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

كلمة في البداية

لماذا يقضّ غسان كنفاني مضجع إسرائيلي؟

بقلم: أنطوان شلحت

(*) ما زال الأديب الفلسطيني غسان كنفاني يقض مضجع إسرائيل بعد خمسين عاماً على استشهاده الذي صادفت ذكره في يوم ٨ تموز الحالي.

وقد تجلّى الأمر، من بين وقائع عديدة، في سلوك إدارة المكتبة الوطنية الإسرائيلية التي سارعت إلى إصدار أمر بسحب «بوست» ظهر في صفحاتها الناطقة باللغة العربية على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»، كتبه على ما يبدو موظف (عربي؟) توهم للحظة بسبب صدر الديمقراطية الإسرائيلية التي ما زالت تتواتر التقارير بشأن كونها ديمقراطية ظاهرية، جوفاء، وكان آخرها تقرير «زلات» الذي تقرأون مادة عنه في مكان آخر.

وجاء في «البوست» وكان بعنوان «في ذكرى غسان»: «ذهب غسان وبقيت روحه ورسائله وارتبه ورواياته وصياياه عالقّة في أذهان أحيائه. اليوم، في الذكرى الخمسين لرحيله، تلقى ذكرى غسان كنفاني الظلال لتغطي كل ما هو خارج البوصلة، ويبقى الدرب الذي اختاره فضاء لمتابعيه ومحبيه، وبالرغم من أن النض، كما تلاحظون، يتنأى عمداً عن ذكر أن كنفاني «حل» مقتولاً من طرف إسرائيل، فإن حركة «إم ترسو» هاجمت إدارة المكتبة الوطنية، واتهمتها بالترويج لحد «المخربين» الأعضاء في «منظمة إرهابية» هي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، فقامت إدارة المكتبة على الفور بحمو النص من صفحاتها وشذدت على أن «البوست» الذي نشر في صفحة المكتبة الوطنية بالعربية على موقع «فيسبوك» نجم عن خطأ جوهري في ترجمة الرأي.

وفور أن نما هذا الأمر إلى علم إدارة المكتبة تم حمو البوست، وجرى فتح تحقيق لاستيضاح هوية المسؤولين عن هذا الإخفاق بغية منع تكرار مثله في المستقبل». ووفقاً لما قاله رئيس «إم ترسو»، متان بيلغ، فإن الحركة تطالب عميد المكتبة الوطنية الإسرائيلية بأن يوضح على وجه السرعة هوية المسؤول أو المسؤولين عن نشر هذا «البوست» باللغة العربية فضلاً عن نشر «بوستات» أخرى من هذا القبيل ولا سيما التي تكيل المديح لـ«الناشط الإسرائيلي اليساري المتطرف أوري أفنيري الذي التقى مع القاتل ياسر عرفات»، على حدّ تعبيره، وادعى بيلغ بأنه لا يجوز استخدام المال الإسرائيلي العام من أجل تاجيح ما وصفها بأنها «حملة تشيطة إسرائيلي».

وكتبت بعض المواقع الإسرائيلية اليمينية («القناة ٧» مثلاً) أن كنفاني هو كاتب فلسطيني قتل في العام ١٩٧٢، وكان عضواً في «الجبهة الشعبية» والناطق الرسمي لبلسانها، وفي غرف هذه المواقع فهو اشتهر على نطاق واسع بعد أن وُزعت في صورة مع إحدى «المخزبات» التي كانت ضالعة في عملية مطار اللد التي قامت بتفنيدها المنظمة التي كان ناشطاً فيها. وبعد شهر ونصف شهر من تلك العملية، كما تضيف المواقع نفسها، قتل كنفاني لدى انفجار سيارته بالقرب من منزله في العاصمة اللبنانية بيروت، وحتى الآن من غير الواضح بعد ما إذا كان جهاز الموساد الإسرائيلي هو من قام بتصفيته، أم أن تصفيته تمت من جانب فصائل فلسطينية أخرى، أو قد تكون تصفيته نجمت عن «حادثة عمل غامضة» في إقايامه بنقل ملفات مخففة كان من المفروض أن يجري إرسالها إلى إسرائيل.

واضح أن محاولة دفع شبهة قتل كنفاني عن إسرائيل، كما تتراءى من السطور السابقة، من شأنها أن تثير السخرية فقط، ذلك بأن إسرائيل سبق أن اعترفت وبشكل رسمي بأن عملاء جهاز الموساد هم الذين اغتالوا كنفاني بزرع عبوة ناسفة في سيارته، وحدث ذلك في سياق تقرير بقلم المعلق الصحافي الواسع الاطلاع إيتان هابر نشرته صحيفة «يديעות أحرونوت»، في ٣ تشرين الأول ٢٠٠٥، وناطوى في حينه على «كشف جديد» عن معلومات تتعلق بما أسمي بـ«حملة النثار» التي نفذها عملاء الموساد في عدد من الدول ضد فلسطينيين رداً على العمليات الفدائية، وتصاعدت على نحو كبير في إثر مقتل رياضيين إسرائيليين خلال دورة الألعاب الأولمبية التي عقدت في مدينة ميونخ الألمانية في العام ١٩٧٢، بعد شهرين من جريمة اغتيال كنفاني.

وليست «حادثة المكتبة الوطنية الإسرائيلية»، إذا ما جاز التعبير، هي الواقعة الوحيدة التي تدلّ على مبلغ قضّ كنفاني مضجع إسرائيل. ففي العام ٢٠١٨ مارس كل من وزير الداخلية الإسرائيلي السابق أرييه درعي، ووزيرة الثقافة الإسرائيلية السابقة ميري ريفغ، ضغوطاً على لجنة أمناء الوقف الإسلامي في مدينة عكا، مسقط رأس كنفاني، لإزالة نصب تذكاري له أقيم في مدخل «مقبرة النبي صالح، في المدينة. وفي ذلك الوقت أكدت تحقيقات إسرائيلية في الهامش أن مرور هذه الإزالة المشيئة مز الكرام في الحيز الثقافي الإسرائيلي تعدّ دليلاً على عمق الولاء لثقافة ولغة الاحتلال والطرر وكل ما يرتبط بكفاح الشعب الفلسطيني من أجل حريته وهويته وحقه في تقرير ميره.

قبل ذلك بعشرة أعوام، في صيف ٢٠٠٨، بدأت في «مسرح الكاميري» في تل أبيب عروض مسرحية تعاد إلى الحياة المأخوذة عن رواية تحمل الاسم نفسه لكنفاني، والتي سبق أن ترجمت إلى اللغة العربية في العام ٢٠٠١. وأعدّ النص المسرحي الكاتب والصحافي الإسرائيلي بوغز غاؤون. وجيز معدّ النص المسرحي التيمة الرئيسية في الرواية، التي تحكي قصة عائلة فلسطينية فرّدت من مدينة حيفا في العام ١٩٤٨، وفي غمرة ذلك تركت ورانها طفلها الصغير، الذي سرعان ما تبنته عائلة يهودية لإحدى النساء الناجيات من المحرقة النازية وربته تربية يهودية، كي يدخل مجموعة تعديلات على المسرحية تهدف إلى «معادلة» معاناة المرشدين الفلسطينيين جراء النكبة بمعاناة ضحايا المحرقة النازية في الحرب العالمية الثانية، بقصد الإيحاء مسبق البرمجة والأدلية بأنه لا يجوز إعادة العجلة إلى الوراء، وذلك إخلالاً لوجهة تأخذ في اعتبارها الحاضر أساساً، وليس الماضي التاريخي، والتي تعتبر أرضية صلبة لدرعية عدم جدوى فتح «ملف ١٩٤٨» في نصوص أدبية إسرائيلية كثيرة، وعلى ما يبدو فإن هذه التعديلات ساهمت في «تخفيف» وطأة الطرح الأصلي الذي انطوت عليه رواية كنفاني، وموّهاته اعتبار إقامته إسرائيل محصلة إثم فقط ارتكبتها الحركة الصهيونية وتسبب باقتلاع السكان الفلسطينيين من بيوتهم وتشريدهم من وطنهم.

لكن على الرغم من هذا فإن المسرحية أثارت عاصفة كبيرة حتى قبل أن يبدأ المسرح بعرضها على الجمهور الواسع. ومن جملة ذلك أنه في أوائل نيسان ٢٠٠٨، حضرت مجموعة من ناشطي اليمين الإسرائيلي المتطرف إلى إحدى القاعات في مدينة يافا، حيث كانت تجري المراجعات الأخيرة على المسرحية، ونظمت قبالتها تظاهرة احتجاجية رفعت خلالها شعارات كتبت عليها عبارات من قبيل «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تحيي مسرح الكاميري على تشجيعة تحرير حيفا ويافا من رقة الاحتلال الصهيوني» و«الله أكبر» و«أدب اليهود»؛ وعقب هذه التظاهرة عمدت بضعة تنظيمات يمينية إسرائيلية متطرفة ببناء على شبكة الإنترنت نعتت فيه كنفاني بلقب «القاتل الأكبر»، ودعت الجمهور الإسرائيلي العريض إلى مقاطعة المسرحية والذي أنتجها.

وفي ردة فعل عاجلة على ذلك قال مؤلف المسرحية بوغز غاؤون لصحيفة «هارتس»: «لم أكن أعرف أن الربع من النيش في جذور الصراع بات في الوقت الحالي أكبر مما كان عليه في العام ١٩٦٩، لدى نشر الرواية الأصلية... لتست معنياً بالدخول في جدل مع أشخاص يهاجمون المسرحية حتى قبل مشاهدتها، ومن دون قراءتها أو قراءة رواية كنفاني، ولعل الأمر الذي يخيف هؤلاء هو أن يكون هناك مشاهدون تؤدي المسرحية إلى تماهيهم مع معاناة الطرف الآخر، ولا شك في أن غاؤون يشير، وإن من باب خفي، إلى التزام إسرائيل باليد التي تنتج ثقافة لا تدين بالوالد اللغة المحو.



(ارشيفية)

عديدا بسبب حملة التكاثر الطبيعي الأعلى من المعدل العام، فقد رأى أنه إذا أراد إبقاء الليكود الكتلة البرلمانية الأكبر، عليه أن يصل إلى هذا الجمهور، خاصة وأنه بغالبيته محسوب على اليمين الاستيطاني، وهذا خلافا لتوجهاته في سنوات الألفين الأولى، إذ كان تنتياهو يحاصر هذا التيار في داخل حزبه، لاعتقاده بأنه كان غالباً مع منافسيه على رئاسة الحزب.

توجهات نتنياهو برزت على وجه الخصوص، في انتخابات الكنيست الـ١٩ التي جرت في مطلع العام ٢٠١٣، كرئيس لحزب «البيت اليهودي» (المفدال سابقاً)، إلى خلق شراكة بين ذلك الحزب واليمين الديني والعلمانيين في معسكر اليمين الاستيطاني، ونجح إلى حد ما في هذه الشراكة.

لكن لاحقاً مع تقدم السنين، وتوالي الانتخابات البرلمانية، تراجعت قوة «يميننا» لدى التيار الديني الصهيوني، وهذا رأيناها في نتائج انتخابات آذار ٢٠٢١، من خلال نتائج التصويت في المستوطنات التي كل المستوطنين فيها من هذا التيار الديني، وهذا يعني أن «يميننا» عالق الآن في محاسبة جمهوره من جانبيين: ابتعاد المتدينين المعهاتبة نوعاً ما، وخيبة أمل لدى معسكر اليمين الاستيطاني المتشدد.

أمام هذا المشهد، تسعى شاكيد، الرئيسة الحالية للحزب، التي قد تشهد منافسة داخلية، إلى تعزيز قوة حزباها لضمان اجتيازه نسبة الحسم، خاصة وأن حزباها لم يجتز نسبة الحسم في انتخابات نيسان ٢٠١٩، إذ ناقصته بضع مئات من الأصوات، ولهذا فإن شاكيد تتفاوض حالياً مع الوزير بوغز هندل، وشريكه السياسي تسفي هاورز، للزيم تحالفاً مع حزب «أمل جديد» بزعامة الوزير جدعون ساعر، الذي تحالف قبل أسبوعين مع حزب «أزرق أبيض» التصويت داخل معسكر اليمين الاستيطاني، رأينا أن القوائم الثلاث: «الصهيونية الدينية» و«يميننا» والليكود، حصلت مجتمعة على ٧٠٪ من أصوات هذه المستوطنات: ٢٦,٩٪ لقائمة الصهيونية الدينية وحليفها قوة يهودية، و٢٦,١٪ لليكود، و١٧,٦٪ لقائمة «يميننا» وكما يبدو فإن هذه النسبة ستحقق ارتفاعاً أكثر في الانتخابات المقبلة، على ضوء تزايد التطرف في الشارع الإسرائيلي، وبشكل خاص في المستوطنات.

لكن في المستوطنات التي كل المستوطنين فيها من التيار الديني الصهيوني، فقد رأينا تفاوتاً كبيراً في النتائج: ٥٠,٥٪ لقائمة الصهيونية الدينية، و٢١٪ لقائمة «يميننا»، و١١,٧٪ لحزب الليكود، وكانت هذه نسبة تراجع لليكود مقارنة مع انتخابات ٢٠١٥.

بينيت، يتجه نحو أزمة جدية، على ضوء قيادته لحكومة غالبية أحزابها من خارج معسكر اليمين الاستيطاني المتشدد، وهذه الأزمة ستشدت الآن، مع انتقال رئاسة الحزب إلى شريكة بينيت، أبيلت شاكيد، وهي علمانية، ولكنها تتعايش مع التيار الديني الصهيوني، الذي من المفترض أنه قوة ارتكاز لحزب «يميننا». فقد سعى بينيت منذ دخول إلى المعتزك البرلماني، تمهيدا لانتخابات الكنيست الـ١٩، التي جرت في مطلع العام ٢٠١٣، كرئيس لحزب «البيت اليهودي» (المفدال سابقاً)، إلى خلق شراكة بين ذلك الحزب واليمين الديني والعلمانيين في معسكر اليمين الاستيطاني، ونجح إلى حد ما في هذه الشراكة.

لكن لاحقاً مع تقدم السنين، وتوالي الانتخابات البرلمانية، تراجعت قوة «يميننا» لدى التيار الديني الصهيوني، وهذا رأيناها في نتائج انتخابات آذار ٢٠٢١، من خلال نتائج التصويت في المستوطنات التي كل المستوطنين فيها من هذا التيار الديني، وهذا يعني أن «يميننا» عالق الآن في محاسبة جمهوره من جانبيين: ابتعاد المتدينين المعهاتبة نوعاً ما، وخيبة أمل لدى معسكر اليمين الاستيطاني المتشدد.

اجتياز نسبة الحسم وحده، إذ أن نسبة الحسم ٣,٢٥٪، تضمن تمثيل ٤ مقاعد في الكنيست، وحتى الآن، ليس واضحاً مصير هذا التحالف، إذا ما كان سيستمر أم أنه سيتفكك إلى قائمتين، وهنا قد يتدخل نتنياهو من جديد، تحت غطاء منع حرق أصوات في معسكر اليمين الاستيطاني، لكن في حال تفكك فعلاً، فإن المنافسة ستكون شديدة جداً بين القوائم، وقد تكون لهذا انعكاسات على نتائج الانتخابات.

ما يدور الآن يعكس خلافاً آخر داخل المعسكر اليميني الأشد تطرفاً، فمن ناحيتنا نحن كعرب وفلسطينيين لا يمكن أن نرى فوارق في كافة الجوانب السياسية والفكرية، وفي الممارسة على الأرض، مثل عصابات المستوطنين التي ترتكب اعتداءات منظمة على الفلسطينيين، لكن هناك تخوف لدى حاخامات هذا الجمهور، من أنصار «قوة يهودية»، الذين هم أشد تطرفاً دينياً، والأجبال الشابة فيه تعد متردة على الحاخامات، ودائماً تبحث عن حاخام يتجاوب مع أفكارها الأشد تطرفاً، وحتى الديموية الاجرامية. والقصد هنا، أن تخوف حاخامات المستوطنين من هذا الجمهور هو أنه خارج سيطرتهم في كل المجالات، وهذا لا يقدم مصالحهم.

وبسخرية تامة، رأيناها في شريط قصير ظهر في نهاية الأسبوع الماضي، خلال جولة لإيتامر بن غفير في سوق «محاينه يهودا» في القدس، إذ هدف أحد أنصاره: «الموت للعرب»، فالتفت إليه بن غفير، رمز التطرف في هذا الجمهور، ونابئين اثنين لحركة «قوة يهودية»، لا يوثقوها عليه، فتابع الشخص نفسه يصرخ: «الموت للمخربين».

وجينما نقول سخرية، فهذا لأن بن غفير قاد مظاهرات ومسيرات على مدى السنين، هتافها المركزي «الموت للعرب»، فما الجديد الآن؟ لا شيء، سوى أنه لا يريد ما يشوش وصوله إلى حقيبة وزارية مستقبلاً. وسوموتريتش ليس أقل تطرفاً بالتأكيد، فقبل حوالي خمس سنوات، قاد مباحة برنامج لحزبه، باسمه السابق «التكتل القومي» (هَيْيُجود هليُومومي)، يدعو جهاراً لطرد الفلسطينيين من وطنهم، «بالترغيب والتحفيز» كصيغة منقّعة، ولكن أيضاً بالقوة والقتل لمن يناهض إسرائيل، وهذا برنامج حزبه القائم حالياً.

حزب «يميننا» يصارع نسبة الحسم وكان واضحاً أن حزب «يميننا» الذي كان يترأسه حتى مطلع تموز الجاري، رئيس الحكومة المستقبلي نفتالي

كتب برهوم جرابسي:

بدأت ترسم شيئاً فشيئاً أبرز المعالم المتوقعة في الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية، التي ستجري في مطلع تشرين الثاني المقبل، حتى في فترة إعداد القوائم الانتخابية، التي ستنتهي مع تقديم القوائم للجنة الانتخابات المركزية في منتصف شهر أيلول المقبل. ففي حين رأينا في الجولات الانتخابية الأربع السابقة في السنوات الثلاث الأخيرة، سعيًا لضمان تمثيل برلماني للحركة المنبثقة عن حركة «كاخ» الإرهابية المحظورة قانونياً، فإن هذه الحركة («قوة يهودية») تظهر في حملة الانتخابات الجارية كمن تريد فرض سيطرتها على الشريك، وفي الوقت نفسه سنشهد منافسة شديدة بين ثلاث قوائم، إذا لم تكن أربع، بضمنها الليكود، على معاقل اليمين الاستيطاني الأشد تطرفاً، ومعه التيار الديني الصهيوني.

وكي نضع الأمور في نصابها من حيث الأعداد والإحصائيات الجزءة، فإن معسكر اليمين الاستيطاني الأشد تطرفاً، ليس بهذه القوة التي تضمن الكثير من المقاعد البرلمانية، وهذا ما ثبت لنا في نتائج الانتخابات المتقلة، في الجولات الأربع السابقة، التي تعددت أسماء القوائم فيها، بين تحالفات وانشقاقات.

وبحسب التقدير، فإن هذا الجمهور تتراوح قوته ما بين ثلاثة إلى أربعة مقاعد، لا تصب كلها في القائمة نفسها، على الرغم ن أن هذا الجمهور بغالبيته، يزعم للأقامة «قوة يهودية»، بزعامة النائب إيتامر بن غفير، المنبثقة عن حركة «كاخ» السابق ذكرها.

فعلى سبيل المثال، في انتخابات أيلول ٢٠١٩، حصلت هذه القائمة منفردة، على أكثر بقليل من ٨٣ ألف صوت، وشكلت ٢٠٪ من الأصوات المطلوبة لاجتياز نسبة الحسم، وحرقت بالتالي مقعدين لهذا المعسكر. وفي الانتخابات التالية، في آذار ٢٠٢٠، حصلت القائمة نفسها على أقل من ٢٠ ألف صوت، بعد أن هرب منها مصوتون، لأنه كان واضحاً أنها لن تعبر نسبة الحسم، لكن هذا جمهور موجود.

بالإمكان القول، بتعبير مجازي، إن «الآب الراعي» لهذه الحركة، في الجولات الأربع الماضية، كان بنيامين نتنياهو، الذي سعى لضمان تمثيل هذه الحركة برلمانياً، على الرغم من أن حركتها الأم محظورة في العديد من دول العالم، وكان نتنياهو يتدرب بسعيه لعدم حرق أصوات اليمين الاستيطاني.

في انتخابات آذار ٢٠٢١، تحالفت حركة «قوة يهودية» مع حركة «الصهيونية الدينية»، وحقق التحالف ٦ مقاعد، منها مقعدان لقائمة «قوة يهودية»؛ لكن على أرض الواقع فإن لهذه الكتلة البرلمانية نائباً سابعاً، تم إدراجه ضمن قائمة الليكود، في إطار اتفاق بين الجانبين، كي يضمن نتنياهو تحالف الحركتين في قائمة انتخابية واحدة؛ وكان هذا دالة أخرى على عمق العلاقة بين نتنياهو واليمين الأشد تطرفاً.

على الرغم من أن هذه قوة ليست كبيرة، فإن ما يميز اليمين الأشد تطرفاً، أنه صاحب الصوت العالي، ويعكس نفسه على أجزاء من التيار المحليين الإسرائيليين من يدعي أن حركة «قوة يهودية» تنوغل في جمهور المتدينين المتزمتين الحريديين، إلا أن هذه مقولة مبالغ بها، وأثبتنا هذا بتحليل تفصيلي لنتائج انتخابات آذار ٢٠٢١، في معاقل الحريديم، خاصة في المستوطنات. وبناء عليه، فإن الحديث هنا

عن تعليمات إطلاق النار واليد الإسرائيلية الخفيفة على الزناد

كتب نهاد أبو غوش:



«يديعوت» تحتفي بالمصور موشي بن عمي.

(وكالات)

لإطلاق النار، والدفاع المستمر عنها من قبل القادة السياسيين والعسكريين، والتخويف الدائم من خطر الإرهاب الفلسطيني، خلق ثقافة عامة في المجتمع الإسرائيلي جعلت يد كل إسرائيلي خفيفة على الزناد، سواء أكان هذا الشخص عسكرياً أو مستوطناً أو مدنياً. ففي حادثة مقتل الشاب الفلسطيني المهندس علي حسن حرب (٢٨ عاماً) من قرية سكاكا قرب سلفيت في حزيران الماضي، طعنا على يد مستوطن من مستوطنة أريئيل، قامت السلطات المختصة بالإفراج عن القاتل بعد أيام قليلة من الحادث، واكتفت بفرض الحبس المنزلي عليه بتهمة الإهمال المقضي إلى الموت، مع أن رئيس مجلس المستوطنات في شمال الضفة يوسي دغان رأى أنه لم تكن ثمة ضرورة من الأساس لاعتقال المستوطن واستجوابه.

أما في الجدل السياسي والإعلامي الذي يعقب عمليات القتل خارج نطاق القانون، وإلى جانب التبريرات الأمنية والعسكرية عن خطر الإرهاب، كثيراً ما لجأ المتحدثون الإسرائيليون وبينهم وزراء ونواب وإعلاميون وقادة عسكريون، علمانيون ومدنيون، إلى القاعدة الفقهية التوراتية والتلمودية الموروثة عن العصور القديمة والتي مفادها «إذا أقم أحدهم لقتلك، اسبغه واقتله أنت»^(١). ومع أن هذه القاعدة لا مكان لها في دولة تعلن أنها دولة قانون ومؤسست ولا تُشعر عقوبة الإعدام حتى في أخطر الجرائم، إلا إنها يمكن أن تفسر تبني كثير من الدوائر الرسمية والأهلية، المدنية والعسكرية، في الدولة لعمليات القتل الميداني من دون محاكمة، بالإضافة إلى الثقافة العنصرية والتمييزية السائدة في التشريعات والممارسة على حد سواء، والتي تنظر لحياة الإنسان الفلسطيني على أنها أدنى قيمة من حياة الإسرائيلي اليهودي.

(هوامش)

1. <https://www.ynet.co.il/news/article/hjfkfhv29>
2. تقرير لمنظمة «بتسيلم» عن حادثة قتل دورية إسرائيلية للفتى الفلسطيني نادر ريان (١٦ عاماً) في مخيم بلاطة للاجئين بتاريخ ٢٠٢٢/٣/١٥
3. ملخص تقرير «بتسيلم» باللغة العربية https://www.btselem.org/arabic/publications/summaries/200203_trigger_happy
4. تقرير «بتسيلم» في تشرين الثاني ٢٠١٧ https://www.btselem.org/hebrew/firearms/20170420_2016_fatalities
5. تقرير صحيفة «معاريف» <https://www.maariv.co.il/amn/news/military/Article-877651>
6. <https://www.hidabroot.org/question/28249>

ظل الغموض يكتنف تعليمات الجيش الإسرائيلي لجنوده حول الأسباب والظروف التي تستدعي إطلاق النار، حتى بعد الكشف الذي أوردته تحقيق موسع بثته القناة ٢٠، ونشره موقع «الآن» العبري في ٢٠٢١/٩/١٣، وذلك بعد مقتل شرطي حرس الحدود الإسرائيلي برئيل حدريا شموشي على حدود قطاع غزة في شهر آب ٢٠٢١، حين أطلق مسلح فلسطيني النار عليه من خلال كوة في الجدار. وتعلت بعد هذه الحادثة أصوات كثيرة اتهم الحكومة وقيادة الجيش بأنها لا توفر الحماية للجنود، وتُقيّد صلاحياتهم في إطلاق النار عند استشعار الخطر. وقد رفض رئيس هيئة الأركان أفييف كوخافي هذه الادعاءات مشدداً على أن التعليمات الممنوحة للجنود «واضحة وحادة وقاطعة»، وأي ادعاء آخر هو كذب. تحقيق القناة ٢٠ خلص إلى نتائج مغايرة تماماً حين كشف أن التعليمات التي يجري الحديث عنها طويلة ومعقدة ومفصلة فهي تملأ ١٤ صفحة وتعرض لكل الحالات والاحتمالات بحيث يصعب على الجندي الذي تدرب على الجوانب القتالية والعملية أن يحفظ هذه التعليمات ويعمل بموجبها.

بعد عشرين عاماً من نشر تقرير «بتسيلم» العام ٢٠٠٢، يتواصل الجدل في إسرائيل حتى أيامنا هذه (٢٠٢٢)، حول تعليمات إطلاق النار، ويتوالى نشر التقارير الحقوقية والصحافية حول هذه التعليمات وطابعها الغامض والفضفاض والعنصري، وسرّيّة بعض بنودها وتفصيلها، ومع أن تعديلات طفيفة طرأت على تلك التعليمات، لكن التدقيق فيها يوضح أنها جاءت لتوسيع عمليات إطلاق النار الحية على المشبوهين وليس لتقليصها أو تقليص نتائجها الدموية.

في تشرين الثاني ٢٠٢١، وسّع الجيش الإسرائيلي تعليمات إطلاق النار لتشمل من وصفهم بسارقي الذخيرة والوسائل القتالية من القواعد العسكرية الإسرائيلية، وكذلك التصدي لعمليات التهريب والمهربين على الحدود مع مصر، وقد أشاد رئيس الحكومة السابق نفتالي بينيت بهذه التعديلات واعتبرها في تغريدة له على «تويتر» إنجازاً مهماً وقال «يجب أن تتوفر لجنود الجيش القدرة للدفاع عن أنفسهم وعننا، ونحن مستمرون في محاربة الإجرام واستعادة الأمن»^(٥).

أصداء النقاش والجدل، واستمرار الغموض حول تعليمات إطلاق النار والخلافات بشأنها، ترددت حتى في اجتماعات المجلس الوزاري الأمني المصغر. ففي آذار ٢٠٢١ انتقدت الوزيرة ميخائيلي (التي رأيناها آنفاً) تشديد المصور بن عمي) سياسة الجيش الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وقالت في حديث أوردته راديو الجيش ونشره على صفحته على «تويتر» بتاريخ ٢٠٢٢/٣/٢١ «بينما نعمل لتعزيز السلطة الفلسطينية على المستوى المدني، يُقتل الفلسطينيون بنيران الجيش الإسرائيلي، والشعور في الجانب الآخر، هو أن اليد خفيفة على الزناد». رئيس أركان الجيش كوخافي لم يفعل سوى القول إنه «يجب التمييز بين الإرهابيين والفلسطينيين، ونحن نحقق في كل حادث».

ثقافة القتل وجذورها

من الواضح أن تعليمات الجيش الإسرائيلي

نطاق القانون، وكذلك بتعليمات إطلاق النار لدى الجيش والأجهزة الأمنية الإسرائيلية، وقد رصد المركز كثيراً من التجاوزات في وقت مبكر وارتباطاً بجولات التصعيد في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ففي تقرير نشره المركز في آذار عام ٢٠٠٢، أي في ذروة الانتفاضة الثانية، يتبين من شواهد ووقائع عديدة جرى فحصها من قبل باحثي المركز أن سياسات إطلاق النار التي ينتهجها الجيش الإسرائيلي أدت إلى وقوع إصابات بالغة بين المدنيين الفلسطينيين الذين لم يشاركون في أي نشاط ضد إسرائيل، وأن ضحايا هذه العمليات ليسوا حالات محدودة بل ثمة أعداد هائلة من المصابين في كل أنحاء الضفة وغزة^(٦).

تعليمات سرية

يكشف التقرير أن جانباً كبيراً من تعليمات إطلاق النار ما زال سرّياً، مع أن هذه التعليمات تستند إلى قانون العقوبات الإسرائيلي الذي أباح إطلاق الرصاص في حالات كثيرة لإطلاق الرصاص وفوري يحق بالجندي، وفي أثناء تنفيذ إجراءات القبض على مشبوه لا ينصاح للأوامر. واستند مركز «بتسيلم» في تقريره إلى الشهادات التي أدلى بها الجنود الذين انهوا الخدمة العسكرية في الأراضي المحتلة، وكذلك لتصريحات رسمية متفرقة ومعلومات نشرتها وسائل الإعلام، في حين عمل الجيش على توسيع مدلولات مصطلح «الخطر الذي يهدد الحياة»، وصدرت في غمرة الانتفاضة الثانية تعليمات جديدة أسميت «بنفسجي أزرق»، لكنها ظلت سرية ورفض الجيش الكشف عن تفاصيلها.

وخلص تقرير «بتسيلم» إلى أن تعليمات الجيش تبيح للجنود في حالات كثيرة إطلاق الرصاص الحي حتى عندما لا يكون هناك خطر يهدد الجنود أو المواطنين، وأن صياغة التعليمات مبهمّة ويتم نقلها للجنود وإرشادهم شفويًا، ما يفتح الباب أمام تفسيرات متباينة لها، كما أن الجيش يمنح جنوده حصانة فعلية كاملة، ويمتنع عن التحقيق في حالات القتل المتكررة التي يقع ضحيتها مدنيون فلسطينيون، وفي حال إجراء التحقيق فإن الجيش يستند إلى شهادات وتقرير جنوده وضباطه ويتجاهل بشكل تام شهادات الفلسطينيين.

كل فلسطيني مشبوه

ظلت مشكلات تعليمات إطلاق النار قائمة على امتداد السنوات اللاحقة للتقرير السالف الذكر، ففي تشرين الثاني من العام ٢٠١٧ أصدر مركز «بتسيلم» تقريراً يوضح فيه أن التعليمات التي وضعت أساساً لمنع «إصابات لا داعي لها في الأرواح»، لم تمنع عملياً مقتل العديد من الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وعزا المركز هذه النتيجة إلى مخالفة التعليمات مراراً وتكراراً بموافقة كبار الضباط، والتوسيع المصطنع لمفهوم «الخطر على الحياة»، بالإضافة لتوسيع مفهوم «المشتبه به بارتكاب أعمال خطيرة» ليشمل مشعلي الإطارات وراشقي الحجارة، والمشاركين في المسيرات والمظاهرات، بما يقود في نهاية المطاف إلى انطباق هذا المصطلح على كل فلسطيني، في مخالفة صريحة لقواعد القانون الدولي الإنساني^(٦).

فيها جندي إسرائيلي لقتله مواطناً فلسطينياً من دون ضرورة عسكرية، هي حادثة قتل الشاب الفلسطيني عبد الفتاح الشريف في مدينة الخليل في آذار ٢٠١٦، حيث وثقت كاميرا فيديو لمصور فلسطيني يعمل مع منظمة «بتسيلم» قيام الجندي اليئور أزاريا بإطلاق النار على الشريف من مسافة قريبة جداً، حين كان الشاب الفلسطيني مصاباً وملقن على الأرض من دون حراك، كما منع أفراد الدورية الإسرائيلية طواقم الإسعاف الفلسطينية من الوصول لإنقاذ المصاب، ومن الواضح أن توثيق الحادثة ونشرها على نطاق واسع وردود الفعل الواسعة عليها، هو ما دفع السلطات الإسرائيلية لمحاكمة القاتل الذي حكم عليه بالسجن لمدة عام ونصف العام أمضى منها تسعة أشهر فقط في السجن، مستفيداً من تخفيض حكمه مرتين في إثر حملات جماهيرية واسعة أظهرته بطلاً يستحق التكريم بدل السجن، ورفض الجندي القاتل إبداء ندمه على ما فعل مؤكداً أنه سوف يعيد الكرة مرة أخرى لو واجه الموقف عينه من جديد، مع الإشارة إلى أن رئيس هيئة الأركان السابق غادي أيرنكوت هو الذي خفض الحكم، مع أنه انتقد فعلة أزاريا وقال إنها لا تنسجم مع قيم الجيش الإسرائيلي وتعليماته.

إلى القتل مباشرة ودون تدريج

تتيح لنا محركات البحث التعرف على تعليمات إطلاق النار في الجيوش والأجهزة الأمنية الحديثة، حيث يتبين بسهولة أنها متشابهة ومتأثرة بتطور التشريعات في كل بلد، كذلك بتطور الاتفاقيات الدولية والمعاهدات المرتبطة بحقوق الإنسان. يمكن الافتراض أن التعليمات والصلاحيات الممنوحة للجيش والشرطة الإسرائيلية مشابهة لمثيلاتها على امتداد العالم، والتي تسعى في مجملها إلى تقنين «الحق» في إطلاق النار، وحصرة في الحالات التي يواجه فيها الجنود وأفراد الشرطة خطراً على حياتهم أو حياة الآخرين وعلى الأمن العام، أو في أثناء ملاحقة مكرم هارب، وتندرج هذه التعليمات من الأدنى إلى الأعلى بدءاً من التحذير إلى إطلاق النار في الهواء ثم إلى إطلاق النار على أماكن غير قاتلة في جسم الشخص المستهدف مثل الأطراف السفلية، إلى أن تصل القوات إلى خيارها الأخير بإطلاق النار بهدف القتل.

وفي مجرى متابعتها لعمليات القتل خارج نطاق القانون، توصلت عديد منظمات حقوق الإنسان الإسرائيلية والفلسطينية والدولية، إلى أن الأجهزة الأمنية الإسرائيلية لا تراعي هذه الإجراءات ولا التسلسل التصاعدي في أثناء تنفيذها، بل هي تذهب من الناحية العملية وبحسب مئات الشواهد، إلى الإجراء الأخير بإطلاق النار بهدف القتل، بل زادت عليه في الممارسة إجراء متطرفاً هو «إطلاق النار بهدف التأكد من القتل»، وهذا الإجراء لا يمكن لأي قوانين أو تعليمات نظامية رسمية أن تشمل عليه، ولا يمكن لجيش نظامي أن يمارسه إلا وسط معارك طاحنة والتحام قتالي مباشر. يولي مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة «بتسيلم»، ومنذ سنوات طويلة، اهتماماً ملحوظاً بعمليات الإعدام الميداني والقتل خارج

يعرف كل صحفي مبتدئ، وكل دارس للصحافة في سنته الأولى، أن مهمة الصحفي تتلخص في نقل الخبر، وليس التدخل في توجيه الأحداث على الأرض، والقيام بأدوار ووظائف الآخرين من عناصر الشرطة ورجال الإسعاف والإطفاء وعمال المحميات الطبيعية وغيرهم، لكن هذه الحقيقة البديهية البسيطة تلاشت خلف حملات الإشادة بالمصور موشي بن عمي، الذي يعمل في صحفية «يديعوت أchronوت» وموقعها الإلكتروني، لقيامه بمطاردة الفلسطيني إسماعيل نمر (٤٤ عاماً) وإطلاق النار عليه وتحييده» في إثر قيام الأخير بعملية طعن سائق حافلة إسرائيلي قرب مفترق راموت بتاريخ ٢٠٢٢/٧/١٩.

وقد حظي بن عمي بسيل من المديح ليس من صحيفته فقط، بل من كبار المسؤولين في الدولة وفي مقدمتهم رئيس الحكومة يائير لبيد الذي أثنى على المصور قائلًا في تغريدة على حسابه في «تويتر»: «أهتئ مصور (Ynet) الذي وصل إلى مكان الحادث، وعمل بحزم لتحييد «الإرهابي» ومنع الإضرار بأناس آخرين». وأضاف لبيد متبنيًا عمل المصور وكانه وقع باسم كل الإسرائيليين «لن نسمح للإرهاب بأن يرفع رأسه، ولا بأن يمس بطريقة حياتنا، وسوف نحاسب كل من يحاول المساس بالمواطنين الأبرياء».

وفيما وصفت نقابة الصحافيين الفلسطينيين المصور المذكور بأنه «صحافي برتبة مجرم» فتردد صدى هذا الوصف في عدد كبير من وسائل الإعلام والروابط المهنية والنقابية الصحافية الدولية، فإن «يديعوت أchronوت» احتفت بمصورها ووصفته بأنه «بطل اليوم» ونشرت صورة له من مكان المطاردة مع شرح يبيّن عن «بطولته»، حيث اختار مطاردة الفلسطيني في وقت اختار غيره النجاة بنفسه والابتعاد عن المكان، وارتقت الصحيفة مع الصورة تسجيلاً صوتياً يوضح فيه بن عمي لزميله موشي مزراحي كيف أوقف سيارته وطارد المنفذ، وأصابه برصاصة. الأمر الغريب الذي أوردته الصحيفة ولكنها لم توضح تفاصيله، هو أنها لم تكن المرة الأولى التي يقوم فيها المذكور بإطلاق النار على فلسطينيين لتحييدهم، حيث سبق له أن فعل ذلك بحسب الصحيفة، حين أطلق النار على فلسطيني قرب محطة القطار الخفيف في القدس.

وقد أشاد وزير الأمن الداخلي عומר بار ليف بيقظة المصور بن عمي وسرعة رده على الحادث، كما امتدحته وزيرة المواصلات ورئيسة حزب العمل ميراف ميخائيلي بقولها: «كل الاحترام لمصور Ynet البطل والشجاع للمرة الثانية»، أما شرطة إسرائيل فلخصت الموقف بالقول «إنها بطولة استثنائية»^(٧).

يشير مصطلح «التحييد» ظاهرياً إلى منع المشبوه من تشكيل خطر أو تنفيذ عملية ما، لكن هذا التعبير «المحايد» يبيّن في مئات الحالات عن عمليات قتل يتولاها جنود مقاتلون وشرطة ورجال أمن وإسرائيليون مدنيون، مستوطنون وعاديون، وبات المصطلح يشير بشكل عام إلى عمليات الإعدام الميداني والقتل خارج نطاق القانون، وليس إلى حصيلة اشتباكات مسلحة بين طرفين مقاتلين.

دعم من أعلى المستويات

وفي حادثة مشابهة تزامنت مع قصة بن عمي، جدد كل من رئيس الحكومة لبيد ووزير الأمن الداخلي بار ليف، دعمهما لعناصر الشرطة لإطلاق النار من أجل القتل، في إطار ما أسماه الجهود المبذولة لمكافحة الجريمة والإرهاب، بحسب ما نقل عنهما موقع عرب ٤٨ بتاريخ ٢٠٢٢/٧/١٨، وجاءت أقوالها بعد يوم واحد من مقتل شرطي إسرائيلي دهماً في منطقة رعناتا على يد فتى فلسطيني كان يقود سيارة مسروقة من مدينة حولون.

ولم يبق بيان صادر عن لقاء لبيد وبار ليف أو لا تغيير في إجراءات إطلاق النار بالنسبة للشرطة، وأن كل عنصر شرطة «مؤهل بإطلاق النار لكي يقتل عندما يشعر أن حياته مهددة»، ونقل عن لبيد قوله إنه يقدم الدعم الكامل للشرطة، وقوات الأمن الأخرى، في مكافحتها للجريمة والإرهاب.

يرتبط كل هذا النقاش بموضوع قديم متجدد، هو تعليمات إطلاق النار التي يعتمدها الجيش الإسرائيلي وأجهزة الأمن الإسرائيلية المختلفة، مع تكرار حوادث إطلاق النار على الفلسطينيين بشكل شبه يومي والتي أفضت إلى مئات حوادث «القتل خارج نطاق القانون»، أو عمليات «الإعدام الميداني» كما تصفها منظمات حقوقية إسرائيلية وفلسطينية ودولية عديدة، واللافت أن جميع هذه العمليات التي ينفذها جنود أو مستوطنون أو إسرائيليون عاديون، مجرد اشتباههم بفلسطيني، تحظى دائماً بحماية من قبل أعلى المستويات السياسية، فضلاً عن الغطاء القانوني الذي يوفره الجيش ومؤسسات العدالة والقانون فضلاً عن ممثلي السلطة التشريعية. ولعل الواقعة الوحيدة خلال العقد الأخير التي حوكم

الآن في الأسواق

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

قضايا إسرائيلية «٨٥»

محور العدد:

مستقبل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني:

أطروحات وبدائل إسرائيلية جديدة



هل عودة العلاقات الاقتصادية الإسرائيلية- التركية تمر من خلال الفلسطينيين؟ (حول مطار رامون والمنطقة الصناعية المشتركة في جنين)



1. ميخايل راز جيموفيتش، اتفاق جديد يقرب عودة شركات الطيران الإسرائيلية إلى تركيا، غلوبس، ٧ تموز ٢٠٢٢، انظري الرابط التالي: <https://www.globes.co.il/news/article.aspx?docId=1001417346>
2. القناة 7، على ما يبدو، الفلسطينيون سيتمكنون من استخدام مطار رامون، القناة ٧، ٢١ تموز ٢٠٢٢، انظري الرابط التالي: <https://www.inn.co.il/news/571975>
3. انظري الموقع الرسمي للمطور الفرنسي على الرابط: <http://www.bmpibethlehem.com>
4. استمع إلى حديث منسق أعمال الحكومة الإسرائيلية في المناطق، حول زيارته إلى اليابان لهدف "تطوير" الطريق اللوجستية الخاصة بالمنطقة الصناعية في أريحا، على الرابط التالي: <https://www.youtube.com/watch?v=W8X9YLEyZk>
5. MFA, "Turkey's Political Relations with the State of Palestine", Turkish Ministry of Foreign Affairs. See: https://www.mfa.gov.tr/turkey_s-political-relations-with-the-palestinian-national-authority.en.mfa
6. انظري نص الاتفاقية على الرابط التالي: <https://electronictinfidana.net/node/11680/attachments>
7. TOBB in Brief, "Ankara: The Union of Chambers and Commodity Exchanges of Turkey, 2006. See: <https://tobb.org.tr/ozetleTOBB/ozetleTOBB-en.pdf>
8. مزيد من المعلومات، انظري الرابط التالي: <https://bit.ly/3PPG8x2>
9. خير أردوغان يصادق على تطوير منطقة جنين الصناعية، موقع خبر ١٤، ٢٢ شباط ٢٠٢١، انظري الرابط التالي: <https://khabar24.net/en/ardoghan-yasadk-aal-ttoyir-mntk-gny-n-alsnaay>
10. Office of Quartet, "Industrial Zones". See: <http://www.quartetoffice.org/page.php?docId=5d8274y6128244Y5d8274>

وتقع بمحاذاة الخط الأخضر، تقع في صميم وُجدة تقليص الصراع التي بموجبها ستقوم إسرائيل بتوفير فرص عمل لآلاف الفلسطينيين من جهة، وستعمل على رفع راس المال الفلسطيني في السوق العالمية من جهة أخرى، إذ أن المنطقة الصناعية المشتركة ستكون منطقة تجارة حرة. وكان أردوغان قد صادق على البدء بمشروع المنطقة الصناعية في جنين في شباط ٢٠٢١، أي قبل أكثر من عام من زيارة وزير الخارجية التركي إلى إسرائيل في أيار ٢٠٢٢، وذلك بعد أن ظلت الأرض المصادرة محجوزة لصالح المشروع المعطل منذ العام ٢٠١٠. وبحسب مصادر تركية، فإن المنطقة قد تستوعب ١٢٠٠ عامل فلسطيني في المرحلة الأولى، وقد يصل عددهم إلى ٢٠٠٠ في مرحلة أخرى متقدمة، وستضم حوالي ١٣٠ مصنعا حديثا يتوقع أن يفتتح جزء منها في العام ٢٠٢٢ نفسه.^(١) وبما أن المنطقة يرتتها عقامة على الأراضي ج، وجاءت نتيجة لقاءات نصف ذهني بمبادرة رجال أعمال إسرائيليون في العام ٢٠٠٦، فإنها على خلاف ما تشير إليه الرباعية الدولية، سوف لن تؤهل الاقتصاد الفلسطيني للانفكاك عن الاقتصاد الإسرائيلي.^(٢) فقد ما إنها ستساهم في تطوير التجارة الإسرائيلية- الفلسطينية الريحمة.

(هوامش)

1. ميخايل راز جيموفيتش، بعد توقيعها لعقد، اللجنة الاقتصادية التركية- الإسرائيلية مستجد، غلوبس، ١٥ أيار ٢٠٢٢، انظري الرابط التالي: <https://www.globes.co.il/news/article.aspx?docId=1001413046>
2. مكتب الصادرات الكومري، تجهيزات لإنشاء لجنة مشتركة مع تركيا، مكتب الصادرات، ٢٢ تموز ٢٠٢٢، انظري الرابط التالي: https://www.export.gov.il/delegations/article/delegations_turkey_bilateral_committee
3. دانسي زاكين، اتفاقية تعاون جديدة بين رجال الأعمال الأتراك والإسرائيليين، غلوبس، ٦ آذار ٢٠٢٢، انظري الرابط التالي: <https://www.globes.co.il/news/article.aspx?docId=1001404519>

إلى تركيا في العام ٢٠٢٢، وأحد الخيارات التي من الممكن توقعها للخروج من هذا المازق، هو تسهيل رحلات الفلسطينيين من سكان الضفة الغربية إلى تركيا عبر مطار رامون (في إيلات) وعلى متن شركات الطيران التركية. وفق هذا السيناريو المتوقع، فإن الشركات التركية التي تسير حوالي ١٠ طائرات يوميا من إسرائيل إلى تركيا وبالعكس، سوف تستمر وفق الوتيرة نفسها من خلال استبدال المسافرين الإسرائيليين بمسافرين فلسطينيين، بينما أن الشركات الإسرائيلية ستعمل على نقل المسافرين الإسرائيليين الذين حتى اليوم تقوم شركات طيران تركية بنقلهم، وقد أعلنت إسرائيل عن قرب انتهاء تحضيراتها لإطلاق أول سفرة (على متن شركة بيغافوس) للفلسطينيين من مطار رامون في بداية أيلول ٢٠٢٢.^(١) وبينما أن إسرائيل قادرة على التحكم بمكان إقلاع الطيران التركي وهبوطه في إسرائيل (يمكن تحديده في مطار رامون البعيد ليختصر في زيارته بالفلسطينيين، وتوجيه الشركات الإسرائيلية الناهية إلى تركيا لاستخدام مطار اللد) (لحث الإسرائيليين على استخدامها)، فإن الخاسر الأكبر سيكون في هذا الحالة هو الأردن الذي سيخسر المسافرين الفلسطينيين من سكان الضفة الغربية.

المنطقة الصناعية المشتركة في جنين

على الرغم من فشل مشاريع المناطق الصناعية المشتركة بين السلطة الفلسطينية والأبدي العاملة الفلسطينية، أو من خلال التعاون من الباطن شركة لإنشاء وإدارة المناطق الصناعية) وإسرائيل في مناطق ج، فإن هذه المناطق الصناعية ما تزال تطرح على أجندة الحكومة الإسرائيلية بشكل متجدد منذ العام ١٩٩٤، وعادة تكون المناطق الصناعية مشتركة بين إسرائيل والفلسطينيين، سواء من حيث راس المال المستثمر، أو الخطوط اللوجستية (من وإلى الموانئ) أو من خلال الجمع بين راس المال الإسرائيلي والأبدي العاملة الفلسطينية، أو من خلال التعاون من الباطن. بيد أن كل منطقة صناعية تقام بالشراكة مع مطور أجنيبي يعبر عن رأس مال أجنيبي ولديه مصلحة في الاستثمار في الضفة الغربية. فمثلا، المنطقة الصناعية في بيت لحم -Bethlehem Industrial Estate- (BIE) تدار من قبل منظمة (Industrial Park-BMIP)، (Jericho) التي تملكها شركة (agro-industrial park- JAIP) إسرائيلية. (٢) (Agro Industrial Park Company- JAIP Co).

في ما يتعلق بتركيا، فإنها المطور الرئيس للمنطقة الصناعية في جنين (Jenin Industrial Free Zone- JIFZ)، في العام ٢٠٠٦، جمعت مؤسسة فكرية تركية (think-tank) تدعى TEPAV اتحاد غزير التجارة والصناعة والزراعة الفلسطينية واتحاد المصنعين في إسرائيل معا، في محاولة لتطوير العلاقة الاقتصادية مع إسرائيل من خلال إنشاء منطقة صناعية للفلسطينيين، وتنتج عن هذا العصف الذهني الشاركي فيه رجال أعمال إسرائيليون، عن إنشاء شركة TOBB-BIS التي من المفترض أن تطور المنطقة الصناعية في إيزر، لكن بعد الانقسام الفلسطيني قرر المطور التركي ذات العلاقة في الجانب الفلسطيني، نقل موقع المنطقة الصناعية إلى جنين.^(٣) وتم توقيع اتفاقية بين السلطة الفلسطينية والمطور التركي لتدشين المنطقة الصناعية.^(٤) وستقع المنطقة الصناعية وفقا للمطور التركي شمال جنين بالقرب من الخط الأخضر على أراض مصفنة ج، والموقع يقع على بعد ٤٥ كيلومترا من ميناء حيفا و ٢٠ كيلومترا من حدود الأردن، وتبلغ المساحة الإلينة للمنطقة الصناعية حوالي ٣٢٠٠ دونما، تم تاجرها لتتركيا لمدة ٨٨ سنة.^(٥) بعد أن ضايت عملية مصادرتها فلسطينيا لصالح «المال العام» إشكالات كبيرة بين سكان المنطقة، وهو موضوع ليس هنا مجال التوسع فيه.^(٦) لكن ما يحم، هو أن إعادة التفكير في إحياء المناطق الصناعية المشتركة وتطويرها، وتعتمد على الخطوط اللوجستية الإسرائيلية (ميناء حيفا، جسر الشيخ حسين)،

أوغلو تمثل أكثر من ٧٠ ألف مكتب استيراد وتصدير وتتقاطع بشكل مباشر وعميق مع أعمال أهم القطاعات الاقتصادية التركية التي تشمل البنى التحتية، الصناعة، الزراعة، البناء، الغذاء، المراكز التجارية والتجارة عموما.^(٧) في أعقاب زيارة وزير الخارجية التركي إلى إسرائيل في أيار ٢٠٢٢، تم الاتفاق على تتويج هذه الاتفاقيات التي وقعت على مستوى القاعدة الاقتصادية، من خلال رفدها بدعامات سياسية ودبلوماسية مثل عودة الملحق الاقتصادي الإسرائيلي إلى تركيا، وعودة اللجنة الاقتصادية المشتركة للاتمام لوضع المسوغات القانونية اللازمة لتسهيل هذه الاتفاقيات، الأمر الذي قد يدفع العلاقات التجارية التركية- الإسرائيلية إلى مستويات جديدة. ومع أن تركيا ما تزال مستمرة في موقفها من القضية الفلسطينية، كما بدأ واضحا من لقاء أوغلو- عباس في رام الله، إلا أن لها أيضا اعتبارات قد تشكل أولوية بالنسبة لها في هذه الفترة، وصول التضخم في الاقتصاد التركي إلى أعلى مستويات منذ العام ١٩٩٨، انخفاض قيمة الليرة التركية، والبدء بالتحضير للانتخابات الرئاسية المنتظر عددها العام القادم وسط مساع حثيثة للرئيس رجب طيب أردوغان لتحسين الاقتصاد التركي لجنى كطوف سياسية قبيل الانتخابات.

ثمة قضيتان اقتصاديتان تتعلقان بالاقتصاد الإسرائيلي يجري تحريكهما في الأثناء، ولا يمكن فهمهما فقط على مستوى العلاقة الاقتصادية التركية- الإسرائيلية وهذا بدون إشراك الفلسطينيين كلاعب ثالث، وإن كان لعبا محاضرا بدون حق التصويت، إن صح التعبير، وهما مطار رامون ومنطقة جنين الصناعية.

مطار رامون والرحلات إلى تركيا

قبل حوالي ١٥ عاما، منعت إسرائيل شركات الطيران الإسرائيلية من تسير رحلات جوية إلى تركيا لدواع أمنية. أهم هذه الشركات التي ما فتئت منذئذ تطالب الحكومة الإسرائيلية بالعودة للعمل على الخطوط الجوية الإسرائيلية- التركية، هي إلعال (ELAL)، أركع (Arkia) وإسرائير (Israil) والسبب في توقف الشركات الإسرائيلية عن العمل على الخطوط التركية هو خلاف بين تركيا وإسرائيل على إجراءات الأمن، والبنية التحتية للرقابة الجوية والتفتيش التي تفرضها إسرائيل على مطارات العالم التي تسير رحلات الخطوط الجوية الإسرائيلية. لكن بعد زيارة وزير الخارجية التركي إلى إسرائيل، سارع وزيرا المواصلات الإسرائيلي والتركي إلى عقد اتفاق جديد هو الأول من نوعه بين البلدين منذ العام ١٩٤، ووضعوا أسسا لفرض الإجراءات الأمنية الإسرائيلية في مطارات تركيا تماشيا مع البروتوكولات المعمول بها في إسرائيل عندما يتعلق الأمر بشركات طيران إسرائيلية.

حتى اليوم، فإن مسار تركيا- إسرائيل، الذي يعتبر الثالث من حيث حجم الصادرات الخارجية الإسرائيلية ومكتب التصدير التابع لطيران تركية، وهي الخطوط التركية (Turkish Airlines) وبيغافوس (Pegasus) وبعد اتفاق وزيري الخارجية، سارعت الشركات الإسرائيلية إلى الإعلان عن تجديد طيارين جدد، أو استئجار طيارين قدامى تم إخراجهم من العمل بسبب توقف الرحلات إلى تركيا من قبل الشركات الإسرائيلية قبل ١٥ عاما، وذلك تحضيرا لعودة العمل على الخط التركي. مثلا، استندعت إلعال حوالي ٥٠ طيارا ممن يعملون في أسطول طائرات ٧٢٧ (طائرة صغيرة) تم تسريحهم عن العمل في السابق، أما شركة أركع فاستدعت طيارين.^(٨)

إن الاتفاق الجديد، والذي يفتح الخطوط الجوية ذهبا وإيابا نحو تركيا أمام الشركات الإسرائيلية، سيؤدي بآرياح هائلة على إسرائيل، فالأمر لا يعني فقط استخدام المسافرين الإسرائيليين للشركات الإسرائيلية، وإنما أيضا تستطيع الشركات الإسرائيلية استخدام مطارات تركيا كمحطة ترانزيت، الأمر الذي سيقلل من تكاليف السفر، لكن الأمر قد لا يعني أن الشركات التركية ستتوقف عن تسير رحلات إلى إسرائيل، تاركة الجمال (والأرباح) للشركات الإسرائيلية التي أعلنت أنها ستبدأ بتسيير رحلات

كتب وليد حنابس:

بتاريخ ٢٤ أيار ٢٠٢٢، زار وزير الخارجية التركي مولود شاويش أوغلو مقر المقاطعة في رام الله والتقى الرئيس الفلسطيني محمود عباس، وقال له إن العلاقات التركية- الفلسطينية، وإيمان تركيا بالبلدولتين، سوف لن تغير حتى بعد التحسن الملموس الذي يطرأ حاليا على العلاقات ما بين تركيا وإسرائيل.^(١) في الحقيقة، وصل أوغلو إلى رام الله بعد أن زار متحف المحرقة يباد فاشيم، في القدس، والتقى بباير لبيد (في حينه وزير الخارجية الإسرائيلي)، ووقع معه زمة اتفاقيات اقتصادية، البعض منها يخص الاقتصاد الفلسطيني تحديدا، وتأتي هذه التطورات في العلاقات الإسرائيلية- التركية بعد حوالي عقد من فتور بدأ مع الهجوم الإسرائيلي على سفينة ممرمة العام ٢٠١٠، مروراً بطرد السفير الإسرائيلي لى تركيا عام ٢٠١١، وصولاً إلى المزيد من التدهور في العلاقات بعد اتهام إسرائيل بالتواطؤ في الإطاحة بمحمد مرسي، الرئيس المصري السابق، في العام ٢٠١٣، وأيضا وصولاً إلى الدعم الإسرائيلي لقوات كريدية مناهضة لتركيا على الأراضي السورية وغيرها من القضايا. بدأت محاولات الصلح ما بين إسرائيل و تركيا في وقت سابق من العام ٢٠١٥، لكنها توتجت في أعقاب زيارة الرئيس الإسرائيلي إسحق هرتسوغ إلى تركيا في آذار ٢٠٢٢ والتي تم خلالها في صفحة قديمة، تم زيارة وزير الخارجية التركي إلى إسرائيل في أيار ٢٠٢٢ والتي تم خلالها فتح صفحة جديدة.

هذه المقالة تنظر إلى هذه العلاقات الجديدة وترتكز على المشاريع الاقتصادية التي من المفترض أن يتم إطلاقها في إثر عودة العلاقات التركية- الإسرائيلية (إلى نصها)، كما أشار وزير الخارجية الإسرائيلي في حينه باير لبيد.

العلاقات الاقتصادية التركية- الإسرائيلية

هناك اتفاقية تجارة حرة بين إسرائيل و تركيا دخلت إلى حيز التنفيذ في أيار ١٩٩٧، نتجت هذه الاتفاقية للبلدين رفع الحواجز الضريبية والجمركية بهدف تعميق التبادل التجاري بينهما، وعليه، وبموجب هذه الاتفاقية، تم تشكيل لجنة اقتصادية مشتركة ما بين البلدين، لتبحث من فترة إلى أخرى، في توسيع التبادل التجاري السلمي والخدماتي بحيث أنه تم عقد أربع جولات من اللقاءات بموجب هذه اللجنة أكثر من ألفا في القدس في تموز ٢٠٠٩، قبل انقضاء الاتفاقية في نقاب الهجوم الإسرائيلي على سفينة ممرمة العام ٢٠١٠. ومع أن التبادل التجاري ما بين البلدين لم يتوقف منذ ذلك الوقت، إلا أن عمل اللجنة الاقتصادية الذي يعتبر جويوا لتوسيع التبادل التجاري هو الذي توقف، الأمر الذي أثر على استغلال الطاقة التجارية الكامنة ما بين البلدين والتي كان يمكن لها أن تتطور بشكل ملموس لولا التوترات السياسية ما بين الجانبين. وبحسب بيانات وزارة الخارجية الإسرائيلية ومكتب التصدير التابع لها، فإن حجم الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا في العام ٢٠٢١ وصل إلى حوالي ١,٩ مليار دولار أما حجم الواردات فكان حوالي ٧,٧ مليار دولار. هذا يعني أن تركيا هي خامس أكبر شريك تجاري مع إسرائيل في العالم، ومسؤولة عن حوالي ٢٤٪ من حجم التجارة الإسرائيلية مع كل الدول الأوروبية والأسيوية مجتمعة.^(٢) تصدر إسرائيل إلى تركيا المواد الكيميائية (٥٠٪) والمعادن الأساسية (٢٤٪) والمطاط والبلاستيك (٢١٪) وتستورد منها معادن أساسية (٢٧٪) والآلات الكهربائية والميكانيكية (٢١٪) ومنتجات أو قطع غيار النقل (٢٠٪) والمنتجات الزراعية الطازجة (٢٧٪).

قبل زيارة الرئيس الإسرائيلي إلى تركيا في آذار ٢٠٢٢، جرت «صلحة» اقتصادية جمعت عشرات رجال الأعمال الأتراك والإسرائيليين في فندق الإنتركونتيننتال في تل أبيب، وعن الجانب التركي، وصل وفد ضخم يضم أكثر من ١٠٠٠ رجل أعمال وتم توقيع عشرات الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية والتي اشرفت عليها من كل جانب «رابطة مكاتب الاستيراد والتصدير»، بحيث أن الرابطة التركية التي يترأسها إسماعيل

ديمقراطية ظاهرية. أزمة نظام الحكم في إسرائيل قائمة منذ إنشائها وتتفاقم باستمرار جرأ الاحتلال!

كتب سليم سلامة:

شهدت السنوات الأخيرة تواترا ملحوظا جدا في التحذير من خطر حقيقي يحيق بنظام الحكم في إسرائيل وبمؤسساته الديمقراطية، المختلفة، سواء كانت الكنيست (السلطة التشريعية) أو المحاكم (السلطة القضائية) أم الإعلام (السلطة الرابعة)، مصدره الأمم المتحدة هو «السلطة التنفيذية» والمسيطرون على مقاليدها، خلال العقدين الأخيرين بوجه خاص. لكن دولة إسرائيل لم تكن في يوم من الأيام، منذ تأسيسها حتى اليوم، نموذجاً ديمقراطياً ليبرالياً يمكن اعتماده أو الاقتداء به، بل كان نظامها، منذ أيامها الأولى - نموذجاً هجيناً هو عبارة عن خليط من مركات ديمقراطية وأخرى تسلطية- استبدادية كثيراً ما كانت الكفة ترجح، في فترات زمنية مختلفة، لصالح أحد هذين الطرفين التقيضين - الديمقراطي أو الاستبدادي.

هذه هي الخلاصة المركزية الأبرز التي يسهلها تقرير جديد أعده المحامي والباحث القانوني إيتاي ماك وسيدر مؤرخاً عن معهد زولا، للمسؤولة وحقوق الإنسان، تحت عنوان «ديمقراطية في الظاهر وضع نظام الحكم في إسرائيل، بالاستناد إلى رأي استشاري وضعه د. تميز ماغال، وبمساعدة طاقم توجيهي ضم كلا من البروفسور دانييل برطال، البروفسور إيل غروس، البروفسور نعمي حزان، د. مها كركيي - صباح والبروفسور أوريت كيدار، وهؤلاء، في غالبيتهم، أعضاء في اللجنة التوجيهية» في معهد زولا، للمسؤولة وحقوق الإنسان، الذي تأسس في أيار ٢٠٢٠ بمبادرة شخصية من عضو الكنيست السابقة زهافا غانوثن، الرئيسة السابقة لحزب ميرتس، ربما اللاحة أيضا بعد أن أعلنت أنها ستتنافس في الانتخابات التي ستجري لمنصب رئيس الحزب (ولقائمة مرشحيه للانتخابات البرلمانية القادمة) في الثالث والعشرين من آب المقبل، وزولا، «أي: الغير، الإنسان الآخر، بالبرية» هو معهد الفكر والابحاث أقيم لدفع وتعزيز السياسات في موضوعي المساواة وحقوق الإنسان، موضعا نفسه كجسر يربط ما بين السياسة والمجتمع المدني لضمان تحقيق إنجازات بعيدة الأثر في هذين المجالين من خلال السعي إلى وضع «ميثاق حقوق» و«دستور» مكتوبين عبر تشريع سلسلة من قوانين الأساس الخاصة بحقوق الإنسان والحقوق الاجتماعية، وينطبق «زولا» في عملها هذا وتحسب أهدافها هذه من القناعة بأن ما يسميها «القوى التقدمية في إسرائيل» مزرمة بالتوقف الفوري عن وضعه الدفاع والانتقال المباشر إلى وضعية الهجوم، بدلا من الاستمرار في حالة الاستكانة والانجرار الدائمين وراء ما يمله اليمين الإسرائيلي من جدول أعمال ولفة سياسية خلال العقد الأخير على الأقل، ثم إعادة صياغة جدول الأعمال العام وفقا لمنطلقات هذه القوى التقدمية، وبما

يخدم قيمها وأهدافها، ويرى «زولا» أن تحقيق هذه الأهداف يتطلب، أولا، «إعادة ترميم شرعية الديمقراطية، المساواة وحقوق الإنسان في إسرائيل، من خلال الاستعانة بالأبحاث الرامية إلى وضع سياسات استراتيجية ملائمة».

ديمقراطية مازومة، منذ يومها الأول

ينوه واضعو التقرير، بداية، بأن «تقريرنا هذا يجتنب أهية موضوعية وراهنية بلغة، وخاصة في ضوء تزانه مع حل الكنيست والذهاب إلى انتخابات برلمانية جديدة، هي الخامسة في غضون أقل من ثلاث سنوات، ستكون «دراماتيكية بشكل خاص واستثنائي»، كما يقول هؤلاء، لأن «نتائجها قد تؤدي إلى ترجيح إحدى كفتي المبنى السياسي لنظام الحكم في إسرائيل، إما الكفة الديمقراطية وإما الكفة الاستبدادية»، ثم يربط معدو التقرير، ربطاً يبدو طبيعياً ومنطقياً تماماً، بين هذا والأجندة التي يطرحها ويعمل على تنفيذها التكتل السياسي المحيط بنيامين نتنياهو، والتي تتلخص، في إسهابها بصورة علنية واضحة، كما يشخصها التقرير، في كونها «أجندة إضعاف النظام الديمقراطي ومنظومة الكابحة المعترضين الفذة تجاه المواطنين العرب، كراهية الغراء، المعلنين جنسيا والنساء... وأجندة تهشيم عظام اليسار بطريقة ديمقراطية»، لكن واضعي التقرير سرعان ما يستدركون موضحين أن تقريرهم يبين على نحو جلي تماما أن «أزمة الديمقراطية الإسرائيلية لم تنشأ في عصر رئيس الحكومة الفلاني أو العلاني ولا يسببه هو، بل هي أزمة نشأت وتطورت على خلفية الظروف التاريخية، السياسية، الاجتماعية والاقتصادية، المحلية والدولية، منذ اليوم الأول لإنشاء الدولة». غير أن تمحور التقرير في فترة حكم دايفيد بن غوريون (رئيس الحكومات الإسرائيلية من الأولى حتى الرابعة، ثم من السابعة حتى العاشرة) وحزب «مباي» (الذي سيطر على مقاليد الحكم في إسرائيل منذ قيامها حتى العام ١٩٧٧ بصورة متواصلة بدون أي انقطاع) ثم في فترة حكم بنيامين نتنياهو (بين ١٩٩٦ و١٩٩٩ ثم من ٢٠٠٩ حتى ٢٠٢١) وحزب الليكود (الذي تربيع على سدة الحكم للمرة الأولى في العام ١٩٧٧) أصبح الحزب الأكبر في البلاد منذ الانتخابات للكنيست الـ ٢٠ في العام ٢٠١٥ حتى اليوم)، هذا التمحور في هذه الفترات ينبع من أوجه الشبه العديدة بين الوجهات الاستبدادية التي تميزت بها ومن حقيقة كونها الفترات التي بلورت وشكلت طابع وطبيعة نظام الحكم في إسرائيل، كما يوضح معدو التقرير.

تفردت العريجات الاستبدادية في نظام الحكم الإسرائيلي، وفق التقرير، خلال سني حكم إيهود باراك (حزب العمل، وريث «مباي»)، أريئيل شارون وإيهود أولمرت (حزب الليكود، ثم كديما، الذي انشق عن الليكود) بشكل خاص، ثم أخذت في الترشح والتعاظم والاستفعال السياسي الشرعي.

الانتفاضة الفلسطينية الأتية فاقمت مركات الاستبداد

يشمل التقرير، الذي يمتد على ثمانين صفحة، ستة فصول مقسمة إلى العديد من الأبواب التي تتعالج مختلف مركات نظام الحكم في إسرائيل وتعرضه لمتخلف جوانب الأزمة التي تمسك بتلابيبه، أما الفصول الستة فمعدونة بما يلي: ١- ملخص، ٢- مقدمة، ٣- خلفية نظرية، وفيه الأبواب التالية: مبادئ الأساس في النظام الديمقراطي، سلطة حكم الشعب، سلطة حكم القانون، حماية حقوق الإنسان والمواطن، مبادئ الأساس في النظام الاستبدادي، نظام الأقلية الحاكمة (الديمقراطية العربية)، الأداء التعسفي، السيطرة المحكمة على الحيزين الخاص العام، الاستخدام

الواسع للمركات الاستبدادية من أجل فرض القانون وتطبيقه، النموذج الهجين، ٤- مركات استبدادية في إسرائيل خلال القرن الـ ٢٠، وملاحظاته الاجتماعية والاقتصادية، المحلية والعالمية، منذ تأسيس الدولة كذلك، منذ بداية القرن الـ ٢١، وفيه الأبواب التالية: بدايات الدولة، الخمسينيات والستينيات، الثمانينيات والتسعينيات، التشريعات والرقابة القضائية، السيطرة على الحيز العام والإعلام، المنافسة السياسية، التمييز ضد المواطنين العرب في إسرائيل، تعاطف المركات الاستبدادية في إسرائيل خلال السنوات التسع الأولى من القرن الـ ٢١، تعاطف المركات الاستبدادية خلال فترة حكم بنيامين نتنياهو كتاسع رئيس للحكومة في إسرائيل، وهو الفصل الأكبر وفيه الأبواب التالية: إضعاف مكانة قوانين الأساس، تقليص صلاحيات الكنيست وقدرته على ممارسة الرقابة البرلمانية على السلطة التنفيذية، تقليص اعتماد الحكومة على إقرار الميزانية العامة للدولة، قانون التسويات، تكديس القيود على إمكانية عزل الحكومة بواسطة التصويت لحجب الثقة عنها، زعزعة مكانة حراس النظام الديمقراطي، حملة «حكم الموفقين»، الحملة لضرب ثقة الجمهور بالمستشار القانوني الحكومة وبالسلطة القضائية، الحملة لضرب استقلالية وأداء الإعلام في إسرائيل، الإجراءات الرامية إلى إقصاء مواطني إسرائيل العرب ومحايلهم إلى خارج الملعب السياسي، تشريعات تمييزية، قانون المواطنة، قانون لجان القبول وتعميق المساواة الحزبية، قانون كامينيتس، قانون النكبة، قانون القومية، محاولة ضرب المشاركة السياسية، كاميرات التصوير في صناديق الاقتراع، من المجتمع العربي، حملات تحريضية في فترات انتخابية، إقصاء ممثلي الجمهور العربي عن البرلمان، رفع نسبة الحسم، شطب قوائم مرشحين ومرشحين، قانون إقرار، إقصاء اليسار إلى خارج الملعب السياسي، ملاحقة وإسكات منظمات يسارية وحقوقية، قانون الجمعيات، التحريض ضد المنظمات، التعليم والمدارس، منع ممثلي المنظمات من الدخول إلى المدارس، ملاحقة رجال تربية بذريعة التعاون مع منظمات يسارية، ملاحقة رجال تربية محسوبين على اليسار، الترويج الكومسي للفكر القومي المتعصب على المدارس، الفنون والثقافة، قانون الولاء في الثقافة، قانون النكبة، حملة مكثفة وشاملة ضد فكرة المقاطعة من الداخل ومن الخارج، قانون المقاطعة، قانون الدخول إلى إسرائيل، الأكاديمية، مساهمة المنظمات العينية في محاولات الإسكات ضد اليسار، ٦- تلخيص.

يؤكد التقرير، كما أشيرنا أعلاه، أن أزمة الديمقراطية في نظام الحكم الإسرائيلي هي أزمة قديمة ترافق الدولة منذ اليوم الأول لتأسيسها، وكذلك هي أيضا التوترات العنيفة جداً التي تمور في هذا النظام وتتجسد في أوائه، وللتدليل على هذا، يبحث التقرير أيضاً في الوجهات الاستبدادية التي ظهرت خلال العقود الأولى من عمر الدولة حين كان حزب «مباي» يتربع على عرش السلطة، ويبين التقرير أن أزمة الديمقراطية



دراسة جديدة: ثمة علاقة بين ارتفاع عدد حالات الغرق المميت وسياسة تنظيم الشواطئ الإسرائيلية!

كتب هشام نفاع:

دلت دراسة جديدة صادرة عن مركز المعلومات والأبحاث في الكنيست، عنوانها «تنظيم شواطئ السباحة ومعطيات عن الموت غرقاً على الشواطئ خلال مواسم السباحة ٢٠٢٠ و٢٠٢١ ونيسان حتى منتصف حزيران ٢٠٢٢»، على أن هناك علاقة بين كثرة حوادث الغرق وخصوصاً المميتة منها، وبين شكل تنظيم الشواطئ فيما يتعلق بمساحة المتوفر منها مرصفاً مع خدمات إنقاذ، وساعات العمل المنظم المتاحة أمام الجمهور. تتناول هذه الورقة الدراسية تنظيم شواطئ السباحة في إسرائيل من قبل السلطات ذات الشأن والصلاحية وارتفاع حالات الموت غرقاً على الشواطئ في أثناء مواسم السباحة. بموجب القانون، تتولى وزارة الداخلية المسؤولية عن الإعلان عن أماكن السباحة المرخصة والإعلان عن تلك المحظورة، في حين أن تطوير شواطئ السباحة وصيانتها وتقديم خدمات الإنقاذ فيها تتحمل مسؤولية وزارة الداخلية والسلطات المحلية. كقاعدة عامة، تنوّه الدراسة، لا يُسمح للسلطات بفرض رسوم دخول إلى الشاطئ، ولا حتى من المستحمين الذين ليسوا من سكان السلطة.

تمتد الشواطئ على مسافة ٣٠٦ كم تقريباً، وفي موسم السباحة والاستحمام ٢٠٢٢ تم الإعلان عن ١٥٥ شاطئاً، بينما لم يتم فتح شواطئ إضافية بين موسمي الاستحمام ٢٠٢١ و٢٠٢٢. وفي كتاب خطة عمل الحكومة، تم تحديد هدف يقضي أنه بحلول نهاية العام ٢٠٢٢، يجب فتح ثلاثة شواطئ أخرى. في الواقع، أعلنت سلطات إسرائيل مناطق صغيرة فقط من السواحل على أنها شواطئ للسباحة والاستحمام، ومعظم الشواطئ محظورة للاستحمام أو ليس لها مكانة منظمة. وهكذا، ففي البحر الأبيض المتوسط، تشكل الشواطئ المعلنة ٧,٦٪ فقط من خط الساحل؛ في بحيرة طبريا ١٠٪ وفي البحر الميت ٢,٢٪ وفي البحر الأحمر ٠,٦٣٪ وهناك عدد قليل نسبياً من الشواطئ المعلنة المرخصة في جميع السلطات المحلية الساحلية في إسرائيل.

معظم حالات غرق الفتيان وقعت في مياه البحر

يستمر موسم السباحة في البحر الأبيض المتوسط وبحيرة طبريا حوالي سبعة أشهر، عادة ما بين نيسان وتشيرين الأول. في البحر الميت والبحر الأحمر، يستمر موسم السباحة طوال العام، وكذلك في العديد من الشواطئ على طول ساحل البحر الأبيض المتوسط.

في مطلع موسم السباحة الحالي، نشرت مؤسسة «بطيرم» لأمان الأطفال معطيات عن حوادث الغرق لفتة الأطفال والفتية من جبل الولادة حتى جبل ١٧، حيث أشارت إلى أن العام الماضي ٢٠٢١ كان عاماً مأساوياً شهد موسم السباحة فيه ١٩ حالة وفاة لأطفال، حوالي ٩ وفيات كانت لأولاد عرب. وبحسب معطيات جمعت على مدار سنوات، يستدل أنه منذ العام ٢٠١٢ حتى العام ٢٠٢١ تم تسجيل ١٨٥ حالة موت غرقاً لأطفال، ربع هذه الحالات وقعت على شواطئ البحر. في ٤٣٪ من حالات الموت كان الضحية

ما بين جبل الولادة حتى ٤ أعوام، بينما أكثر من ربع حالات الغرق كانت لفتيان ما بين جبل ١٥ عاماً حتى ١٧ عاماً.

وبينما كان نصف حالات الموت غرقاً في أوساط الأطفال والرضع حتى جبل ٤ أعوام، قد وقعت في برك السباحة، وكذلك حوالي ٦٠٪ من حالات الغرق التي وقعت لفتة الأطفال ما بين جبل ٥ أعوام حتى ٩، فإن معظم حالات الغرق للفتيان ما بين جبل ١٥ - ١٧ عاماً كانت قد وقعت في مياه البحر.

وأشارت المعطيات أيضاً إلى أن ثلث ضحايا الموت غرقاً في السنوات العشر الماضية كانوا من المجتمع العربي، مع العلم أن نسبتهم من مجمل فئة الأولاد وصلت إلى ٢٤٪ فقط، كذلك فإن ٤٧٪ من ضحايا الغرق في العام ٢٠٢١ كانوا من المجتمع العربي.

٥٤ من أصل ٦٥ ضحية كانوا خارج الشواطئ المنظمة

ينص أمر تنظيم أماكن السباحة على أن تستمر ساعات السباحة خلال موسم السباحة لمدة ٨ ساعات على الأقل ابتداء من شروق الشمس إلى غروبها. أما من الناحية العملية، فتنتهي خدمات الإنقاذ التي توفرها السلطات المحلية معظم الأيام الساعة السادسة مساءً، وفي بحيرة طبريا الساعة الخامسة مساءً. أما في عطلات نهاية الأسبوع، فتنتهي ساعات السباحة على شواطئ البحر الأبيض المتوسط عادة في الساعة السابعة مساءً، عندما يكون غروب الشمس في هذه الأشهر بعد هذه الساعة. وبحسب أمر تنظيم السباحة، فإن السلطة المحلية ملزمة بنشر قائمة بأماكن السباحة في منطقة نفوذها وساعات السباحة فيها، من خلال لافتة عند مدخل مكان السباحة ومن خلال النشر على موقعها في الإنترنت.

وتقول الدراسة: من خلال عملية فحص أجريتها لغرض كتابة الوثيقة، يبدو أنه في بعض السلطات كان من الصعب تحديد المعلومات المتعلقة بساعات السباحة على موقع السلطة المحلية.

لقد مات غرقاً ٦٥ شخصاً على الشواطئ خلال موسمي السباحة ٢٠٢٠ و٢٠٢١، ومن نيسان إلى حزيران ٢٠٢٢: ٣٢ شخصاً في موسم السباحة ٢٠٢٠: ٢٩ شخصاً في موسم ٢٠٢١ وأربعة آخرين منذ بداية موسم السباحة لعام ٢٠٢٢ الذي بدأ في ٨ نيسان إلى ١٩ حزيران ٢٠٢٢ - اثنان في أيار واثنان في حزيران. وكان بين الضحايا الـ ٦٥ في حوادث الغرق ٥٧ رجلاً. الفئات العمرية الأبرز لمن يموتون غرقاً هي ٣٠-٥٠ عاماً و ٧٠ عاماً فما فوق.

وتتابع الدراسة: قد يؤدي عدم وجود ما يكفي من شواطئ منظمة معن منها للسباحة وخلال الساعات التي يتم فيها تقديم خدمات الإنقاذ، إلى قيام المستحمين بالسباحة على الشواطئ أو خلال الساعات التي لا تتوفر فيها خدمات الإنقاذ، مما يعرض حياتهم للخطر. من البيانات المقدمة في الدراسة، يبدو أن معظم الذين ماتوا غرقاً - ٥٤ من أصل ٦٥ - قد غرقوا عندما سبحوا خارج الشواطئ المعلنة أو خارج أوقات السباحة المسموح بها. وتنوّه إلى أنه من المهم أن نتذكر أن أعداد الغرقى قد تكون أعلى من تلك الموضحة بالوثيقة، لأن الغرقى الذين أنقذتهم

خدمات الإنقاذ من الموت لم يتم تضمينهم في هذه البيانات.

الصلاحيات موزعة بين وزارة الداخلية والسلطات المحلية

وزارة الداخلية، كما ذكر في المقدمة، هي المسؤولة عن الإعلان عن أماكن السباحة والاستحمام المسموح بها من جهة، وتلك المحظورة من جهة أخرى، وذلك بناءً على طلب السلطات المحلية ذات الشأن. بينما تقع مسؤولية تطوير الشواطئ للسباحة والاستحمام وصيانتها وتوفير خدمات الإنقاذ على عاتق السلطة المحلية التي يقع الشاطئ في نطاق نفوذها ومسطحها القانوني. من أجل فتح شاطئ جديد معن، يجب على السلطة المحلية أن تقدم لمفتش السباحة اللوائي في وزارة الداخلية طلباً لإعلان شاطئ معن كمكان معن للسباحة والاستحمام، وبعد ذلك تلتزم بتشغيله بشكل متواصل لمدة ٣ مواسم. وزير الداخلية وحده لديه سلطة إغلاق شاطئ للسباحة والاستحمام.

السلطة المحلية ملزمة أيضاً بالعمل على تحديد مواقع الشواطئ الخسرة ليعملها وزير الداخلية كشواطئ ممنوعة للاستحمام. يُطلب على مقاطع الشاطئ داخل منطقة نفوذ السلطة المحلية غير المصرح بها للسباحة والاستحمام، وكذلك غير المحظورة، يطبق عليها اسم «شواطئ بدون مكانة»؛ بما أن القانون لا يشير إلى هذه الشواطئ، فمن المستحيل القول إن السباحة فيها مسموحة أو محظورة. وفقاً لقسم شواطئ السباحة في وزارة الداخلية، فإن مسؤولية السلطة المحلية عن هذه المقاطع من الشاطئ هي نفس مسؤولية التي تتحد فترات مواسم السباحة والاستحمام: في البحر الأبيض المتوسط وبحيرة طبريا، يستمر موسم الاستحمام حوالي سبعة أشهر - من الوقت الذي يخرج فيه طلاب المدارس لقضاء عطلة عيد الفصح العبري حتى نهاية شهر تشرين الأول.

لا يُسمح للسلطات بفرض رسوم دخول إلى الشاطئ، ولا حتى من القادمين إلى الشاطئ الذين ليسوا من سكان السلطة. ومع ذلك، قد تفرض رسوم دخول إلى أماكن استحمام يتم فيها تقديم خدمات إضافية بخلاف الخدمات التي تلتزم السلطات بتقديمها بموجب القانون؛ وبحسب منشور مدير عام وزارة الداخلية بشأن «معايير تحديد رسوم الدخول إلى أماكن السباحة»، فإن ذلك ممكن من أجل إيجاد التوازن المناسب بين الاعتراف بالشاطئ كمورد عام والاعتراف بأهمية الحفاظ على حق الجمهور المجاني بالوصول إلى الشاطئ، وبين حقيقة أن عبء التمويل لإنشاء مكان للسباحة والاستحمام وصيانتها هو من مسؤولية السلطة المحلية. وفقاً لذلك، هناك سلطات تجني مدخولاً من الشواطئ من خلال فرض رسوم على خدمات الشاطئ التي لا يلزمها القانون بتوفيرها للجمهور مجاناً. كما أن هناك خمسة شواطئ تحت مسؤولية «سلطة الطبيعة والحدائق» وتقوم بجباية رسوم وقوف السيارات عند مدخلها. وتخلص الدراسة إلى أنه: يبدو أن الحد من إمكانية جباية رسوم دخول للشواطئ، بما في ذلك من المستحمين الذين ليسوا من سكان السلطة المحلية التي تعمل الشواطئ في أراضيها، قد يقلل من استعداد السلطات

لتطوير شواطئ الاستحمام ضمن منطقة نفوذها القانونية. وقد يؤدي الافتقار إلى الشواطئ المصرح بها للسباحة والاستحمام وقلة ساعات تقديم خدمات الإنقاذ، إلى سباحة الجمهور على الشواطئ أو في الأوقات التي لا تتوفر فيها خدمات الإنقاذ، مما يعرض حياتهم للخطر.

جميع السلطات المحلية الساحلية توفر مساحات قليلة للجمهور

تلاحظ الدراسة أنه في مقاطع صغيرة فقط من السلطات المحلية الساحلية توجد شواطئ يسمح فيها بالسباحة والاستحمام، ومعظم الشواطئ ممنوعة للاستحمام أو أنه ليس لها مكانة. ما يميز جميع السلطات المحلية الساحلية أن طول شواطئ الاستحمام المعلنة في كل منها صغير بالنسبة لطول الشواطئ المحظورة أو التي ليس لها مكانة. وهي تورّد مثلاً على الشواطئ التي في منطقة نفوذ «المجلس الإقليمي شاطئ الكرمل» إذ يبلغ طوله ٣٢ كم بينما تمتد الشواطئ الستة المعن عنها كممرضة للسباحة والاستحمام ضمن نطاق نفوذها على مسافة كيلومتر واحد فقط، بينما تم تحديد ٢٩ كم من قطاع الشاطئ على أنه بدون مكانة، بينما أعلن عن مسافة كيلومترين المتبقين على أنها شواطئ محظورة للاستحمام. كذلك، يوجد في حيفا ١٤ شاطئاً معلناً للسباحة وهي تغطي حوالي كيلومترين من أصل حوالي ١٩ كم. وعلى شاطئ تل أبيب هناك ١٣ شاطئاً منظمًا تمتد على مسافة كيلومترين تقريباً من شريط شاطئ يبلغ طوله حوالي ١٤ كيلومتراً.

حالياً، مع بدء إحداه تغييرات في مبنى تنظيم الشواطئ من ناحية مساحاتها أو ساعات عمل خدمات الإنقاذ فيها، تظهر مبادرات مختلفة، أحدها مثلاً من مجال التقنيات العالية. مثلاً: يتم اختبار برنامج للذكاء الاصطناعي من شأنه المساعدة على رصد أي تهديدات بالغرق والمساهمة تالياً في إنقاذ الأرواح على شواطئها. وطورت شركة تدعى «سايكس بيت» هذا البرنامج الذي يستخدم معلومات تُجمع بواسطة كاميرات مراقبة لمعرفة ما إذا كان الشخص الموجود في الماء شخصاً بالغاً أو طفلاً، وما إذا كان يتحرك بسهولة أو بصعوبة على سبيل المثال، وأيضا حركة التيارات البحرية في الموقع.

وفي حال رصد أي تهديد، يرسل البرنامج تنبيهاً إلى جهاز لوجي يحمله المستخدم، أي المنقذ البحري في هذه الحالة. مع تعليمات بالتحرك العاجل، وقالت الشركة إنها طورت هذه التقنية «بعد تحديد ثغرات في طريقة استخدام اللقطات المصورة بواسطة الدائرة المغلقة على صعيد السلامة المائية». ويُستخدم البرنامج منذ أكثر من عام في مدينة أسدود الساحلية التي اختارت نشر تقنية «سايكس بيت» في منطقة تخلو من المنقذين البحريين.

لربما يقدم هذا بعض المساعدة، ولكن مشكلة الشواطئ المنظمة وكثرة حالات الغرق والمميتة منها خصوصاً، تقع في باب السياسة - عدم قيام السلطات بتوفير ما يكفي من مساحات وساعات، وهو ما يعتبر سبباً أساسياً في الحوادث.

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع
وزارة الخارجية النرويجية

THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY
TO THE PALESTINIAN AUTHORITY

محتوى المشهد الإسرائيلي لا يعكس بالضرورة
موقف وزارة الخارجية النرويجية

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب. 1959
هاتف: 00970 - 2 - 2966201
فاكس: 00970 - 2 - 2966205

البريد الإلكتروني لـ «مدارة»:
madar@madarcenter.org

موقع «مدارة» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدارة»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي